المنحة الهولندية

تأتي هذه المنحة في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين السلطة الفلسطينية ومملكة هولندا بشـأن تحسين الاستثمار في القطاع الخاص الفلسطيني، وتُعتبر هذه المذكرة بمثابة برنامج منحة يدار من قبل وزارة الشؤون الخارجية الهولندية لدعم برامج الأعمال الخلاقـة. ويخصـص هـذا البرنامج للدول التالية: أفغانستان، بيروندي، فلسطين، سيراليون، جنوب السودان.

قيمة المنحة المخصصة سنوياً مقسمة إلى أجزاء، وكل واحد منها له سـقف أعلـى وتـاريخ محدد. تكون قيمة المنحة للبرنامج ككل بقيمة عشرة ملايين يورو سنوياً.

١. أهداف البرنامج

أ. يهدف المشروع إلى دعم القطاع الخاص الفلسطيني ودعم التعاون الاقتصادي بين القطاعات المختلفة في فلسطين ومملكة هولندا وبين دول أخرى، وذلك على مبدأ الشراكة المتساوية ومنافع مشتركة بالتركيز على الاستثمار الخاص.

ب. يوجه الدعم إلى مبادرات القطاع الخاص في هولندا أو في دول أخرى وفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تأسيس مشاريع استثمارية خلاّقة، يتم الاستفادة فيها من الخبرة العالمية والمعرفة المحلية في قطاع الخدمات والتجارة.

ت. من المتوقع من برامج الأعمال أن تساهم في تقليل الفقر في عملية الاختيار، وتُعطى الأولوية للمشاريع التي تساهم في خلق فرص العمل ونقل الخبرات، والاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمساهمة في التقليل من الفقر بطرق أخرى، إلا أن المشاريع يجب أن تكون مزودة بمقترح خطة عمل يقود إلى استدامة المشروع التجاري.

٢. الجهة المنفذة

سيتم تنفيذ المشروع من خلال الوكالة الهولندية للتعاون الدولي بالنيابة عن حكومة مملكة هولندا بالتشاور مع الممثلية الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ستكون وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني نقطة التواصل للمشروع بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية. ويكون دور وزارة الاقتصاد الوطني الإشراف على المشروع بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية. سيتعاون الموقعون على الاتفاقية وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ووزارة الخارجية الهولندية" لضمان تنفيذ سلسل للمشروع كلما اقتضى الأمر.

٣. الموازنة

ستُعطى مساعدة رسمية تنموية من خلال الحكومة الهولندية لدعم الشراكة الهولندية أو الأجنبية والفلسطينية من خلال مشاريع تندرج تحت إطار هذا المشروع العام ابتداءً من عام ٢٠٠٩.

تكون أعلى قيمة منحة لأي مشروع ٩٠٠ ألف يورو وهو ما يعادل ٦٠% من قيمة المشروع الكلية والبالغ ١.٥ مليون يورو.

تكون قيمة المنح الكلية للمشروع العام عشرة ملايين يورو، ويستمر المشروع لمدة عامين مع إمكانية التمديد لاحقاً.

٤. تقديم المقترحات والموافقة عليها

تقوم الوكالة الهولندية للتنمية الدولية بدعوة الشركات أو ممثلي الشركات لتقديم مقترحات مشاريعهم ثلاث مرات سنوياً، على أن يضم كل تجمع "كونسورتيوم" شريك هولندي أو أجنبي واحد على الأقل وشريك فلسطيني.

يقوم الشريك الهولندي أو الأجنبي بتقديم الطلب للوكالة الهولندية للتنمية الدولية ويكون نقطة الاتصال مع الوكالة.

يحتوي دليل المنحة لمشروع على الإجراءات التفصيلية لاختيار المشاريع والطلبات وتحديد مبالغ التمويل.

يقوم مكتب الممثلية الهولندية بإعلام السلطة الوطنية الفلسطينية بمقترحات المشاريع المقدمة والتي تم الموافقة على تمويلها تحت إطار المشروع العام.

العدد الفعلي للمشاريع الفلسطينية التي يوافق عليها يعتمد على نوعية المقترحات. وفي حال تجاوز سقف الميزانية في دورة واحدة المبلغ الخاص بالمشروع يتم تقييم المقترحات و تلك التي يتم تقييمها إيجابياً ستصنف من قبل الوكالة الهولندية للتنمية الدولية وستنافس مشاريع أخرى من دول أخرى.

٥. الضرائب

تُدفع كافة الضرائب من قبل المستفيدين من البرنامج والتي تشمل (ضرائب الاستيراد المباشرة وغير المباشرة). إلا أن المستثمرين سيستفيدون من أية امتيازات مقدمة من

السلطة الفلسطينية على صعيد وطني أو عالمي) وذلك لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

٦. المسؤولية الاجتماعية للشركات

سيمنح انتباه خاص لقضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات في كافة المجالات وستحظى الشركات المشار إليها برعاية خاصة في مراحل الاختيار. مثل تلك التي تهتم بخلق فرص العمل ونقل الخبرات، وتهتم بالاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية وبالمساهمة في التقليل من الفقر بطرق أخرى.

٧. المراقبة

ستقوم الوكالة الهولندية للتنمية الدولية بمراقبة المشاريع ذلك برفع تقارير سنوية حول التقدم الحاصل على المشروع لمكتب الممثلية الهولندية التي بدورها ستعلم السلطة الوطنية الفلسطينية. سيجتمع ممثلون عن مكتب الممثلية الهولندية ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني مرة سنوياً على الأقل للنقاش حول كيفية تنفيذ المشاريع.